﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي ٩٣﴾ [طه: 92 - 93]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَيْنِ لِما قَبْلَهُما:

بعدَ مساءلةِ القومِ يأتي التَّحرّي عن سلوكِ الوصيِّ فيهم

بعد أن حكى النَّظمُ الجليلُ ما وقع من محاورةٍ بين موسى عليه السلام وقومِه؛ انتقل النَّظمُ لحكاية ما وقعَ من محاورةٍ بين موسى وأخيه هارونَ عليهما السلام[1]، فبيَّن تعالى ما قال موسى لأخيه هارونَ بعد رؤيتِه ضلالَ قومه بعبادة العجلِ وتركِ التَّوحيد[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَنَعَكَ﴾: (منع) أصْلٌ يدلّ على خلافِ الإعْطاءِ[3]، المَنْعُ: أن تَحولَ بَيْنَ الرَّجُلِ وبَيْنَ الشَّيْءِ الَّذي يُريدُهُ، مَنَعَه يَمنَعُه مَنْعًا ومَنَّعَه، فامتَنَع مِنْهُ، وتمنَّع[4]، قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم﴾ [الحشر:2]، أي: ظنّوا أنَّ الحصون تحجزُ بينهم وبين مَنْ يريدُهم، والمنعُ في الأصل الحجزُ بين شيئين، وهو ضدُّ العطيَّة؛ لأنَّ الحاجزَ يحجزُ بين المعطي والعطيَّة[5]، يقال: رجل مانعٌ ومنّاعٌ، أي: بخيلٌ، قال الله تعالى: ﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ ٧﴾ [الماعون:7]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾ [الأعراف:12]، أي: ما حمَلك؟ وقيل: ما الذي صدَّك، وحمَلك على ترك ذلك؟[6] فمعنى: ﴿مَنَعَكَ﴾: حالَ بقوةٍ بينك وبين أن تتّبعني في الأخذ على أيدي هؤلاء الظّالمين.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 291.
(2) طنطاوي، التفسير الوسيط: 9/ 142.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (منع).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (منع).
(5) السّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (منع).
(6) الرّاغب، المفردات: (منع).

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يُخبر النَّظمُ الكريمُ أنَّ موسى قال لأخيه هارونَ ﷺ على سبيل اللّوم والمعاتبةِ: ما الذي منعك من أن "تتَّبعني في الغضبِ عليهم لدين الله حين رأيتَهم عاكفين على عبادة العجلِ، أفعصيتَ أمري فيما قدَّمتُ إليك من قولي: ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٤٢﴾ [الأعراف: 142]، وفيما أمرتُك به من الصّلابة في الدّين؟ لأنَّ وجودَك فيهم، وقد عبدوا غيرَ الله تعالى يعدُّ تهاونًا معهم فيما لا يصحُّ التَّهاونُ فيه"(1).

التَّقصّي عن موقفِ هارونَ إزاءَ شركِهم

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نُكتةُ فصلِ الآيات عمّا سبقَها:

فصلَ النَّظمُ الجليلُ الجملةَ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾؛ لأنَّها مستأنفةٌ استئنافًا بيانيًّا؛ سيقت للإجابة عن "سؤالٍ نشأ من حكايةِ جوابهم لهارونَ ﷺ، كأنَّه قيلَ: فماذا قالَ موسى لهارون ﷺ حين سمع جوابَهم له؟ وهل رضيَ بسكوته بعد ما شاهد منهم ما شاهدَ؟ فقيل: قال له، وهو مغتاظٌ قد أخذ بلحيته ورأسِه: ﴿يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾"(2).

استئنافُ التَّحرّي بعد سؤالِ القومِ بسؤالِ القائدِ المستخلَفِ

فائدةُ النِّداءِ لأخيه بـ(يا) واسمِه:

خاطب النَّبيُّ موسى ﷺ أخاه بالنِّداء في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾ تنبيهًا على جسامة الخطْبِ، وتمهيدًا للتَّوبيخ في مضمون الخطاب، فالنِّداءُ يستدعي منَ السّامع إطراقَ سمعِه، بخاصَّةٍ إذا كان في سياق حديثٍ عن أمرٍ جللٍ، وإنَّما أفرد هارونَ بالخطاب دون سائرِ القوم لكون موسى يعلمُ أنَّ "هارونَ مخصوصٌ من قومه بأنَّه لم يعبدِ العجلَ؛ إذ لا يجوزُ عليه

التَّنبيهُ بالنّداء على خطورة الخطابِ والإقبالِ عليه

(1) طنطاوي، التفسير الوسيط: 9/ 142.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 37.

ذلك؛ لأنَّ الرِّسالة تقتضي العصمةَ، فلذلك خصَّه بخطابٍ يناسبُ حالَه بعد أن خاطب عمومَ الأمَّة بالخطاب الماضي، وهذا خطابُ التَّوبيخ والتَّهديدِ على بقائه بين عبدةِ الصَّنم"[1]، والخطابُ بذكر الاسم أنسبُ في مقام العتاب من الخطاب بلفظ (أخي) ونحوِه مِن الأوصافِ، والنِّداءُ بـ(يا) التي هي لنداء البعيد؛ للإيماء إلى البُعد الذي بين موسى وهارون بالمخالفةِ التي قام بها هارونُ في نظر موسى، والتي يتضمَّنها قولُه: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾، فـ(يا) توطئةٌ لذلك، ولأجل تلك المخالفةِ، وذلك البُعدِ جرَّدَه مِن وصفِ الأُخُوَّةِ ونحوِها.

بلاغةُ التَّعبيرِ بالاستفهامِ المجازيِّ:

انتفَى المانعُ عنِ المتابعة حتّى أحوجَ البحثَ عنه بسؤالٍ يَستقصيه

استعمل النَّظمُ الجليلُ الاستفهامَ لغرضٍ مجازيٍّ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾، فليس المرادُ استخبارَ هارونَ، بلِ الإنكارَ عليه، أي: "لا مانعَ لك منَ اللَّحاق بي؛ لأنَّه أقامَه خليفةً عنه فيهم، فلمّا لم يمتثلوا أمرَه؛ كان عليه أن يردَّ الخلافةَ إلى منِ استخلفَه"[2]، فنفى أن يكون هناك مانعٌ يمنعُه، فأنكر عليه عدمَ فعلِ ذلك.

بلاغة تضمينِ الفعلِ ﴿مَنَعَكَ﴾ معنَى (حمل):

المنعُ يدلُّ على الحملِ على الفعلِ لاستقامةِ النَّفي

أجاز أئمَّةُ التَّفسير في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾ أن يكونَ الفعلُ ﴿مَنَعَكَ﴾ متضمِّنًا معنَى (حمل)، أي: "(ما حمَلك على ألّا تتّبعني)؛ فإنَّ المنعَ عنِ الشّيء مُستلزمٌ للحمل على مقابلِه"[3]، وإنَّما جعلوه متضمِّنًا ذلك لدخولِ حرف النَّفي على الاتِّباع في قوله جلَّ شأنُه: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 291.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 291.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 37.

فالفعلُ ﴿مَنَعَكَ﴾ يدلُّ على انتفاء المعنَى، ثمَّ تعقيبُه بنفي الاتِّباع سيدلُّ على إثبات المعنى؛ لأنَّ نفيَ المنفيِّ إثباتٌ، ويكونُ المعنى: أنَّك مُنِعَت من انتفاء المتابعةِ وعليه، فالمتابعةُ مثبتةٌ، وهذا خلافُ المعنى المرادِ، فحَكَمَ جمهرةٌ من أئمَّة التَّفسيرِ بزيادةِ (لا)، وذهب آخرون إلى تضمين الفعلِ معنَى الحمل، وتكونُ (لا) باقيةً على النَّفي.

دلالةُ التَّعبير بـ ﴿إِذْ﴾:

عبَّر النَّظمُ الجليلُ بظرف الزَّمان الدّالِّ على الماضي ﴿إِذْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾، والعاملُ فيه الفعلُ ﴿مَنَعَكَ﴾، فطلبُ المفارقة يجب أن يحصلَ حين ظهورِ ضلالهم، أي: "أيُّ شَيءٍ منعكَ حين رؤيتِك لضلالهم أن تتبعني في الغضبِ للّه تعالى والمقاتلةِ مع من كفرَ به"[1]، فكان الواجبُ عند موسى ﷺ مفارقتَهم حالَ فعلِهم الضَّلالَ دون تريُّث، أو توانٍ، ففي النَّصّ على زمان المخالفةِ والضّلال بـ ﴿إِذْ﴾ تعظيمٌ لذلك الوقت؛ ممَّا يترتَّبُ عليه ما يطلبُه موسى مِن هارونَ مِنَ المفارقةِ.

مفارقةُ الباطلِ واجبةٌ وقتَ حصولِ الضَّلال

فائدةُ التَّعبيرِ بالرّؤية:

عبَّر النَّظمُ الجليلُ بفعل الرُّؤيةِ عنِ العلم في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾ للدَّلالة على العلم اليقينيّ، فهو عَلِمَهُم مشاهدةً لا معنًى، ففي التَّعبير بذلك تأكيدُ تحقُّقِ معرفتِه، والمقصودُ من ذلك تأكيدُ الإنكار، وتشديدُ التَّوبيخ على عدم المتابعةِ، حيث تحقَّقَ العلمُ بضلالِهم، فكيف تبقَى معهم، ولم تتابعْني؟ ووراء ذلك مِن المعنى تعظيمُ ما كان منهم مِن ضلالٍ مِن شأنِه أن يستوجبَ ما يطلبُه موسى مِن هارونَ، وما قام به موسى مِن لوم أخيه هارونَ هذا اللّومَ مع توبيخِه وتعنيفِه والتّشديدِ عليه.

تحقُّقُ العلمِ برؤيتِهم عيانًا يوجبُ الانصرافَ عنهم اتِّباعًا

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 37.

دلالةُ التَّعبير بالفعلِ الماضي: ﴿ضَلُّوٓاْ﴾:

تحقُّقُ الضَّلالِ علَّةٌ دافعةٌ لمفارقتِهم

آثر النَّظمُ الكريمُ التَّعبيرَ بالفعل الماضي ﴿ضَلُّوٓاْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾؛ للدَّلالة على تحقُّق ضلالِهم وتأكيدِ وقوعه وحصولِه، وهو علَّةُ إنكارِ موسى على هارونَ ﷺ عدمَ مفارقتِهم ولحاقِ موسى.

بلاغةُ الكنايةِ في لفظِ ﴿ضَلُّوٓاْ﴾:

في قوله تعالى: ﴿ضَلُّوٓاْ﴾ كنايةٌ عنِ اتّخاذ العجلِ إلهًا وعبادتِه من دونِ الله تعالى، ويحتملُ وجهًا آخرَ للكنايةِ: وهو نفيُ موسى السَّببَ عنِ المسّبب، وهو عدمُ الاتِّباع[1].

نُكتةُ تقديمِ قوله: ﴿إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾:

تقديمُ السَّببِ الموجِبِ للمتابعةِ يُفصحُ عن وجوبِ المفارقةِ

قدَّم النَّظمُ الجليلُ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ ظرفَ الزَّمان: ﴿إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾ على المفعول به، وهو المصدرُ المؤوَّلُ من أن والفعلِ في قوله جلَّ شأنه: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾، فلم يُقَل: (ما منعك أن تتَّبعني؛ إذ رأيتهم ضلّوا)؛ فقد قدَّم ذكرَ السَّبب الدّافعِ على وجوبِ الاتِّباع - وهو ضلالُهم - على ذكر المفعولِ به - وهو المتابعةُ - لأنَّه مسبَّبٌ عنِ الضَّلال، فقدَّم السَّببَ على النَّتيجة، ففي ترتيب: ﴿إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ تصويرٌ للواقعِ؛ وبيانُ أنَّ هارونَ رتَّبَ شيئًا على شيءٍ لا يترتَّبُ عليه، وأنَّ مضمونَ ما أُضيفت إليه إذ: ﴿رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾، كان من شأنه أن يحملَك بقوَّةٍ على تركِهم، والأخذِ على أيديهم، واللّحاقِ بي، وقد مكَّنَ القرآنُ هذا المعنى بأنْ جعَل: ﴿إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾ في آيةٍ مستقلّةٍ مع ما قبلَه: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾؛ وليتوجَّه الاستفهامُ المعنّفُ هارونَ بتقديم: ﴿إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾، ونظمَه في آيةٍ مستقلةٍ، وفيه أيضًا تهويلٌ لشأن الحدثِ، وهو الضَّلالُ لبيانِ أنَّ المذكورَ لاحقًا واجبٌ إزاءَ هذا الضَّلال وهو متابعةُ موسى ومفارقتُهم.

(1) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 2/ 327.

دلالةُ التَّركيبِ ﴿أَلَّا﴾:

ناسبَ اختيارُ لا النّافيةِ توكيدَ مُعاتبةِ موسى لهارونَ عليهما السلام

وُصِل في رسم المصحف الكريم بين (أنْ) و(لا)، فكُتبتا ﴿أَلَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾، فأدخل (أنْ) المصدريّةَ على (لا) النّافية، أي: ما منعك أن تتَّبعني[1]، وقد درج جمهورُ من المفسِّرين على أنَّ (لا) زائدةٌ، والغرضُ منها التَّوكيدُ، وهي كما في قوله جلَّ شأنُه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: 12]، فـ (لا) "مزيدةٌ للتَّأكيد؛ لأنَّ النّافيَ إذا زيدَ في كلامٍ كان نافيًا لضدِّ مضمونِه، فيفيدُ إثباتًا للمضمون ونفيًا لضدِّه، فيكونُ ذلك في غاية التَّأكيد"[2]، واصطفاءُ لا النّافية؛ لمناسبتِها معنى المخالفة، والبُعدِ الذي بين موسى وهارون، ولِما فيها مِن ألفِ مَدٍّ تصوِّرُ صراخَ موسى المعنويَّ في وجه هارون، وتصوِّرُ المخالفةَ والمباعدةَ بينهما أيضًا، وذهب الحذّاقُ منَ النُّحاة إلى أنَّها ليست مزيدةً، بلِ الكلامُ على التّضمين السّابقِ ذكرُه، والمعنى:"ما حمَلك على عدم الاتِّباع فإنَّ المنعَ عنِ الشّيء مُستلزمٌ للحمل على مقابلِه"[3].

الموقعُ النَّحويُّ لقوله: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ ودلالتُه:

وقوعُ المنعِ على الاتِّباعِ يَنصبُه على المفعوليَّةِ

عبَّر النَّظمُ الجليلُ عنِ المفعول به للفعلِ ﴿مَنَعَكَ﴾ بالمصدر المؤوَّلِ في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾، فالمصدرُ مفعولٌ به ثانٍ للفعلِ ﴿مَنَعَكَ﴾[4]، فـ(أن) حرفٌ مصدريٌّ ينصبُ الفعلَ المضارع، وأجاز معرّبو القرآن الكريم أن يكونَ هذا المصدرُ في محلِّ جرٍّ بحرف جرٍّ محذوفٍ متعلِّقٍ بالفعل ﴿مَنَعَكَ﴾، والتَّقديرُ: (ما منعك من اتِّباعي)[5]، وفي حذف حرفِ المعنى: (مِن) تنبيهٌ على قوّةِ

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 60.
(2) البقاعي، نظم الدُّرَر: 5/ 41، والخطيب، السراج المنير: 2/ 481.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 560.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 560.
(5) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: 8/ 411.

سببيَّةِ اتِّباعِه وسرعتِه مِن كون موسى أصلًا لهارونَ، ومِن عظيمِ ضلالِ مَن عبدَ العجلَ مِن دون اللّه ﷻ.

بلاغةُ الاستعارةِ في لفظِ ﴿تَتَّبِعَنِّۖ﴾:

غايةُ الحزمِ اتِّباعُ الحقِّ والهدايةُ بعدَ الضّلالِ

فُسِّرتْ جملةُ ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِّۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ بإرادة الحزمِ مع بني إسرائيل لغرضِ حملِهم على اتِّباع الحقِّ لمّا زاغوا عن سبيله، وضلّوا ليكونَ في العبارةِ استعارةٌ تصريحيَّةٌ تبعيَّةٌ[1].

بلاغةُ الاستفهامِ ونوعُه وغرضُه:

عدمُ توقُّعِ معصيةِ الأخِ لأخيه

عبَّر النَّظمُ الجليلُ بالاستفهامِ في قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ للإنكار والتوبيخ، فهو استفهامٌ مفرَّغٌ على الإنكار في الاستفهام الأوَّل في قوله جلَّ شأنه: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾، فهو إنكارٌ ثانٍ على مخالفة هارونَ ﷺ لأمر أخيه، وفيه إيماءٌ للتَّقرير والتَّهديد[2].

معنَى الفاء ودلالتُها على المحذوف في قوله: ﴿أَفَعَصَيْتَ﴾:

ترتُّبُ المعصيةِ عن الاستكبارِ ترتُّبُ المسبَّب على السَّبب

عطفَ النَّظمُ الجليلُ الجملةَ في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِّۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ على الجملة في قوله جلَّ شأنه: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾ بالفاء[3]، وذلك للدَّلالة السَّببيَّة، أي: "فتكبَّرت عن اتِّباعي، فتسبَّبَ عن ذلك أنَّك عصيتَ ﴿أَمْرِي﴾"[4]، فعطف النَّتيجةَ على السَّبب، فالمعصيةُ مترتِّبةٌ على الامتناع عن المتابعة.

دلالةُ إضافةِ الأمر لضميرِ المتكلِّم:

أمرُ الأنبياءِ موجبُ الاتِّباع، فلا يُتصوَّر عصيانُ الصّالحين له

أضاف النَّظمُ الجليلُ لفظَ الأمر إلى ضمير المتكلِّم في قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ إشارةً إلى الأمر الذي أمرتُك به من

(1) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 2/ 328.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 292.
(3) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: 8/ 412.
(4) الخطيب، السراج المنير: 2/ 481.

القيام بمصالحهم[1]، كما أنَّ الإضافة إلى ضميرِ المتكلِّم - وهو النَّبيُّ المرسلُ - يدلُّ على فخامة الأمر، ومِن ثَمَّ على وجوب اتِّباعه، ليستقيمَ الإنكارُ والتَّوبيخُ، كما أنَّه يبيِّن وجهَ المعصية، فالأمرُ صادرٌ من جهة المشرِّع الواجبِ اتِّباعُه.

(1) النسفي، مدارك التنزيل: 2/ 380.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والثلاثون،
سورة طه من الآية 36 إلى الآية 131
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والثلاثون، سورة طه من الآية 36 إلى الآية 131
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 32 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-74-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 32 : المجلد الثاني والثلاثون، سورة طه من الآية 36 إلى الآية 131.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-74-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4565158 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»